



# النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

11 نيسان (أبريل) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

## رئيس بلغاريا يزور اتحاد الغرف اللبنانية ويلتقي شقير



وفي كلمته عبر الرئيس راديف عن سروره لنتائج اجتماعاته مع المسؤولين اللبنانيين، مشدداً على ان النهوض بالاقتصاد يتطلب توافر عاملي الثقة والتوافق السياسي. وأكد على أهمية الصداقة التاريخية بين بلغاريا ولبنان وضرورة استمرار الحوار والتواصل الايجابي للبناء الى المستقبل، معبراً عن تفاؤله بتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.

ودعا الرئيس راديف رجال الاعمال اللبنانيين الى زيادة استثماراتهم في بلاده، مؤكداً وجود الكثير من الفرص الواعدة، خصوصاً ان بلغاريا تشكل بوابة هامة للشركات اللبنانية الى اوروبا. وقال "كذلك ننظر الى لبنان كونه يشكل بوابة للشركات البلغارية الراغبة بالتوسع الى منطقة الشرق الاوسط".

المصدر (موقع اتحاد الغرف اللبنانية، بتصريف)

زار رئيس بلغاريا رومين راديف على رأس وفد اقتصادي مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، حيث التقى رئيس اتحاد الغرف اللبنانية وزير الاتصالات محمد شقير، وجرى عقد لقاء اقتصادي لبناني - بلغاري، حضره حشد كبير من القيادات الاقتصادية ورجال الاعمال اللبنانيين ووفد رجال الاعمال البلغاريين.

وتحدث شقير فأكد أنّ "القطاع الخاص اللبناني استطاع أن يثبت نفسه في لبنان وفي العالم"، مشيراً إلى "النجاحات وقصص النجاح التي حققتها رجال الاعمال اللبنانيين والتي هي مدعاة فخر لنا، والتي شكلت جسر عبور لتنمية علاقاتنا الاقتصادية مع الدول الصديقة. وانطلاقاً من ذلك، قمنا بإنشاء مجلس أعمال مشترك في غرفة بيروت وجبل لبنان بين البلدين لقناعتنا وایماننا بأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنها ارساء تعاون مفيد وتحديد الفرص المجدية وخلق شراكات تجارية للعمل عليها بشكل مشترك في المستقبل.

## ■ 3.1% النمو المتوقع للبلدان العربية في 2019



دول المجموعة، وبدء جهود إعادة الإعمار. وعلى صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، يرى الصندوق أنه من المرتقب تواصل النمو مرتفع الوتيرة في هذه البلدان جراء تواصل مسيرة الإصلاح الاقتصادي؛ لذا يرجح الصندوق أن تنمو بـ4.1 في المائة و4.3 في المائة على التوالي خلال عامي 2019 و2020. المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

توقع صندوق النقد العربي أن تسجل الدول العربية نمواً في 2019 بنسبة 3.1 في المئة، على أن يرتفع إلى 3.4 في المئة بحلول 2020.

وأعلن الصندوق أن النمو المتوقع يعكس التوجهات بنمو الناتج الإجمالي في مجموعة الدول العربية المُصدرة للنفط بنحو 2.8 و3.1 في المائة في عامي 2019 و2020، على التوالي. مبيّنا أن النمو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيكون مدفوعاً بشكل رئيسي بتحسين النشاط في القطاعات غير النفطية، مستفيدة من عدد من العوامل تشمل الأثر الإيجابي لمُضي عدد من هذه البلدان قدماً في تنفيذ الاستراتيجيات والرؤى المستقبلية الرامية إلى زيادة التنوع الاقتصادي، والإصلاحات القائمة لزيادة مستويات جاذبية بيئات الأعمال، وحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أما في الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد توقع الصندوق تحسناً نسبياً لأداء الاقتصاد الكلي، في ظل التوقعات بمواصلة الأثر الإيجابي للاستقرار النسبي للأوضاع الداخلية في بعض

## ■ صندوق النقد: تونس تشهد انتعاشاً متواضعاً



في 2018 وتحصيل الضرائب أدت إلى تحسين الإيرادات، بينما ساعدت الزيادات في أسعار الطاقة على احتواء نمو إعانات الطاقة. وكشف عن أن احتواء نمو إعانات الطاقة أسهم في زيادة الإنفاق على الاستثمار العام والبرامج الاجتماعية التي توفر فرص العمل، لكن ما يزال الاختلالات الكبيرة تعيق نمو تونس وإمكاناتها الوظيفية، حيث ما يزال النمو يعتمد بشكل كبير على الاستهلاك، وظل الاستثمار والصادرات غير ديناميكيين.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

كشف صندوق النقد الدولي، عن أن تونس تشهد انتعاشاً متواضعاً نتيجة شكوك سياسية واقتصادية، وذلك في ختام زيارة نفذتها بعثة من الصندوق لمراجعة برنامج الإصلاح الاقتصادي. وبحسب الصندوق فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 2.7% في 2019، من 2.6% في 2018. وتنفذ تونس برنامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي، منذ العام 2016، حصلت بموجبه على قرض بقيمة 2.8 مليار دولار.

ووفقاً للصندوق، فإنّه على الرغم من أن السلطات التونسية واصلت تنفيذ سياسة الإصلاح؛ لكن مع ذلك ما يزال ارتفاع نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي يهدد الاستقرار الاقتصادي، مفصحا عن أن الإجراءات الضريبية